الدرس الأول: الديمقراطية والتحول الديمقراطي: مدخل مفاهيمي

كغيرهما من بقية المفاهيم السائدة في مختلف فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية، لا يشذ مفهوما الديمقراطية والتحول الديمقراطي عن قاعدة الإختلاف وتضارب وجهات النظر حول تعريفهما ومضمونهما وسياقهما التاريخي والإجتماعي. وكما نعلم أن مرد الإختلاف والتضارب يتعلق في الغالب بطبيعة الظواهر الإجتماعية والإنسانية التي نتعامل معها، بحيث يصعب وضعها في قالب مفاهيمي ونظري واحد متفق عليه بين الباحثين والعلماء؛ والسبب الثاني يتعلق بطبيعة العلاقة القائمة بين الباحث وموضوع بحثه، بحيث لا يمكن الفصل التام أو الصارم بينهما، مما يتيح لذاتيات الباحثين وخلفياتهم الفكرية والإيديولوجية والمجتمعية التأثير بشدة على المفاهيم التي يضعونها مقابلا لمختلف الظواهر الإجتماعية والإنسانية. لذا تعد عملية تحديد وضبط المفاهيم أولى العمليات البحثية التي يقوم بها الباحث، ليس من أجل الوصول إلى حسم لمسألة الإختلاف والتضارب وإن كانت كغاية بحثية مطلوبة؛ وإنما بهدف تحديد موقفه واختياره أو تبنيه لأي من التعاريف المطروحة، قصد البناء عليها فيما يتبقى من أجزاء البحث.

1- الديمقراطية:

تكفي كبسة زر على محرك قوقل بحثا عن كلمة "ديمقراطية" لتنقلك إلى آلاف الصفحات والمواقع التي تتضمن الكلمة، وتتيح لك آلاف الدراسات والأبحاث والكتب التي تتحدث عن الديمقراطية من ألفها إلى يائها، ويجعلك هذا تتساءل: هل الديمقراطية تستدعي كل هذا الكم الهائل من الإهتمام ومن الأبحاث والدراسات؟ هل يغطي هذا الكم الهائل الديمقراطية من جميع جوانبها، وبالتالي قد أشبعت بحثا؟ هل كل ما كتب هو تكرار أم أنه يعبر عن مدى الإختلاف والتضارب حول موضوع يثير الكثير من الجدل؟ وهل لازالت الديمقراطية بحاجة إلى مزيد من البحث والكتابة حولها؟

- متى ظهرت الديمقراطية؟ يُرجع أغلب الباحثين المهتمين بالديمقراطية ظهورها إلى عصر اليونان، فقد ظهرت عندهم كممارسة وكمصطلح.
- يرجع مصطلح الديمقراطية إلى الكلمتين اليونانيتين Demos وتعني الشعب، و Kratos وتعني الحكم. وقد يبدو تعريف "حكم الشعب" واضحا ومباشرا. لكنه يثير عددا من القضايا المعقدة التي نوجز أهمها فيما يلي[1]:
  - من هو الذي يعد "شعبا"؟ أو كيف نعرف الشعب؟
  - ما نوع المشاركة المتصورة للشعب؟

---

[1] غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015. ص. ص 17-18.

- ما الظروف التي يعتقد أنها مواتية للمشاركة؟
- هل يمكن لمثبطات المشاركة ومحفزاتها، أو تكلفتها وفوائدها أن تكون متساوية؟
- إلى أي مدى يمكن أن نوسع تأويلنا لنطاق الحكم أو أن نضيقه؟ وما المجال الملائم للنشاط الديمقراطي؟
- إذا كان من شأن "الحكم" أن يغطي "الجانب السياسي" فما الذي نعنيه بهذا؟ هل يشمل (1) القانون والنظام العام؟ (2) العلاقات بين الدول؟ (3) الإقتصاد؟ (4) الفضاء الداخلي أو الخاص؟
- أمن الواجب طاعة قواعد "الشعب"؟ وما هو موقع الإلتزام بها والخروج عليها؟
- في ظل أي الأحوال، إن جاز أصلا، يحق للديمقراطيات بأن تلجأ إلى القسر ضد شعوبها أو ضد من يقعون خارج فضاء الحكم الشرعي؟

- الديمقراطية كما عرفها ابراهام لنكولن هي "حكم الشعب للشعب ولصالح الشعب".
- الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين - في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين.
- الديمقراطية مناقضة لـ "الأرستقراطية" التي تعني حكم القلة أو حكم النخبة. والسؤال الذي يطرح هل كانت الديمقراطية عبر التاريخ النقيض التام للديمقراطية؟ أي، هل تحقق مفهوم "حكم الشعب" عبر التاريخ؟
- هي اشتِراك الشعب في حكم نفسه، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية عن طريق نظام للتصويت و التمثيل النيابي.
- عرفها جوزيف شومبيتر بأنها "عبارة عن الترتيب المؤسساتي الذي يؤمن الوصول إلى قرارات سياسية، والذي يتمكن فيه الأفراد من امتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين".
- هي نظام سياسي ومنهج سلمي للحكم يكتسب قوته وشرعيته من الشعب من خلال عملية انتخابية إجرائية تتحقق بها مصلحة الشعب.
- يقول جان جاك روسو "إن مشكلة الحكم هي أساس المشكلات التي عانت منها الشعوب طوال كفاحها وبقدر صلاح إدارة الحكم بقدر التفاف الجماهير حولها". تعتبر الديمقراطية وصفة علاجية لمشكلات الحكم.

- الديمقراطية السائدة الآن هي الديمقراطية الليبرالية (الغربية)، والتي تم فيها لبرلة الديمقراطية، أي توسيع دائرة الإستفادة من الحقوق والحريات لتشمل جميع المواطنين بلا استثناء.
- إن الديمقراطية لا تتكون من مجموعة فريدة من المؤسسات. هناك أنواع عديدة من الديمقراطية، وتنتج ممارساتها المتنوعة مجموعة متنوعة مماثلة من التأثيرات. يعتمد الشكل المحدد الذي تتخذه الديمقراطية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد بالإضافة إلى هياكل الدولة الراسخة وممارسات السياسة[2].
- التعريف الأكثر شيوعًا للديمقراطية يساويها بالانتخابات المنتظمة، التي تُجرى بعدالة ويتم عدها بأمانة. بل إن البعض يعتبر حقيقة الانتخابات - حتى تلك التي يتم استبعاد أحزاب أو مرشحين معينين منها، أو التي لا تستطيع أجزاء كبيرة من السكان المشاركة فيها بحرية - شرطًا كافيًا لوجود الديمقراطية.
- هناك من يربط الديمقراطية بحكم الأغلبية. يُقال إن أي هيئة حاكمة تتخذ قراراتها من خلال الجمع بين أصوات أكثر من نصف المؤهلين والحاضرين هي ديمقراطية ، سواء ظهرت هذه الأغلبية داخل جمهور انتخابي أو برلمان أو لجنة أو مجلس مدينة أو تجمع حزبي.
- يعتقد جوزيف شومبيتر أن الديمقراطية بكل بساطة ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية[3].

2- أنواع الديمقراطية:

أ- **الديمقراطية المباشرة:** يضطلع فيها الشعب بنفسه ودون واسطة بوظائف أو مهام التشريع والتنفيذ. إذ لا ينتخب الشعب ممثلين عنه في السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، بل يمارسهما بنفسه. وتتمثل صورتها في اجتماع جميع المواطنين في هيئة جمعية عمومية لإدارة وتسيير كل الشؤون المتعلقة بهم. وهذا النوع هو ما قام عليه مفهوم الديمقراطية اليونانية.

ب- **الديمقراطية غير المباشرة:** يختار فيها الشعب ممثّلين عنه في السلطة التشريعيّة، كما يختار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مسؤولي السلطة التنفيذية، مع احتفاظ الشعب بحقّه في محاسبة السلطات والاعتراض عليها، وتقرير المسائل الرئيسيّة عبر الاستفتاء،

---

[2] Philippe C. Schmitter and Terry Lynn Karl, WHAT DEMOCRACY IS . . . AND IS NOT, https://www.ned.org/docs/Philippe-C-Schmitter-and-Terry-Lynn-Karl-What-Democracy-is-and-Is-Not.pdf

[3] غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015. ص 27.

وحقّ الاقتراح الشعبي. وتحاول معظم دساتير البلدان الديمقراطية اعتماد هذا النوع من الديمقراطية الذي بدأ ظهوره في بعض مقاطعات الاتحاد السويسري و الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، ثم اتسع نطاقه مع مطلع القرن العشرين.

ت- **الديمقراطية غير المباشرة أو "النيابية":** يختار فيها الشعب من ينوبون عنه في تولي مسؤولية الحكم كاملة، دون أن يتمتعوا بالحقوق التي يتمتّع بها الشعب في الديمقراطية شبه المباشرة. ولقد نشأ النظام النيابي في انجلترا و مر بمراحل عديدة من التطور حتى استكمل أركانه. الشعب هنا لا يتولى ممارسة مظاهر السيادة و إنما يوكل هذه المهام إلى أشخاص ينتخبهم لهذا الغرض و يشكلون برلمانا يمارس سلطات فعلية.

3- التحول الديمقراطي:

- هناك من يرادف بين مصطلحي التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي، وهناك من يميز بينهما يجعل الإنتقال الديمقراطي المرحلة الأولى التي تحدث في عملية التحول الديمقراطي.
- يرى صموئيل هانتنغتون أن الانتقال الديمقراطي هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس الديمقراطية.
- يعتقد الباحث الفرنسي Guy Hremet أن "الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة هو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى. ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئا بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، إذ تم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دون وعي به كما حدث في المجتمعات الغربية، وأما اليوم فيتم بوعي تام وإرادة مقصودة".
- يذهب Philippe C. Schmitter إلى أن التحول الديمقراطي هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل.
- عرّف بعض الباحثين هذا الانتقال بأنه بمثابة مسلسل يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين وتداول السلطة.
- نستطيع القول أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بما يلي:

1- أنها عملية معقدة للغاية، وتشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

2- عدم التأكد، حيث تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي؛ أين توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

3- تمر عملية التحول الديمقراطي بمرحلتين نوعيتين، تتمثلان في مرحلة التحول إلى الليبرالية ثم مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

- يشير الإجماع العام في الأدبيات إلى أن التحولات الديمقراطية هي لحظات تكوينية ومحددة لديمقراطية جديدة، وأن نمط الانتقال يساعد في تفسير الشكل الذي ستتخذه الديمقراطية الجديدة عند الانبعاث وما إذا كان من المحتمل أن تتوطد أم لا.
- الانتقال الديمقراطي هو الفترة الفاصلة بين نظام حكم سلطوي وآخر ديمقراطي. عند تعريف التحولات الديمقراطية، عادة ما يتم تحديد "نقل السلطة" على أنه العنصر الأساسي[4].
- يشير الانتقال إلى المرحلة الوسيطة التي تبدأ بحل النظام القديم وتنتهي بإقامة نظام جديد.
- تتكون التحولات الديمقراطية من عمليتين متزامنتين ولكن إلى حد ما مستقلتين: عملية حل النظام الاستبدادي وعملية ظهور المؤسسات الديمقراطية.
- لا يوجد إجماع حول مكان تحديد نقاط البداية والنهاية لعملية التحول الديمقراطي. هناك من يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي الفترة بين انهيار النظام الاستبدادي وانتهاء أول انتخابات وطنية ديمقراطية. يشير البعض الآخر إلى نقاط البداية المبكرة ، مثل بدء الإصلاحات الليبرالية من قبل الأنظمة الاستبدادية أو التغييرات الهيكلية التي تضعف الأنظمة الاستبدادية بما يكفي لجماعات المعارضة للضغط من أجل الإصلاحات الديمقراطية. يؤكد بعض المنظرين الديمقراطيين بالمثل أن عملية التحول الديمقراطي تستمر لفترة طويلة بعد الانتخابات الأولى، لأن الانتخابات بحد ذاتها لا تضمن ديمقراطية فاعلة. تكمن مشكلة هذا النهج في أنه ليس من الواضح متى تتوقف عملية التحول الديمقراطي. إذا تم قياسها مقابل المثل الأعلى للديمقراطية الليبرالية المثالية، فقد يُنظر إلى جميع البلدان على أنها دائمة في عملية التحول الديمقراطي. هذا يحد من فائدة مفهوم التحول الديمقراطي كأداة تحليلية.

[4] Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, transitional modes of Democratization and democratic outcomes, INTERNATIONAL JOURNAL ON WORLD PEACE, VOL. XXVil NO. 4 December 2010, p9.